اختلف النحاة في جازم جواب الشرط فقال بعضهم هي اداة الشرط فقط وهو مذهب المحققين من البصريين وعزا السيرافي الى سيبويه
وذهب الاخفش الى ان الجازم بفعل الشرط واختار صاحب التسهيل وغيره الاداة والفعل معا وعزا القول نسب ايضا الى سيبويه
والخليل وهو مذهب
الكوفيين

فتكون الجملة الواقعة بعدها جوابا للشرط جازمة
لمحلها كونها جوابا للشرط جازم والا متناع الجزم في لفظها
ولو تقديرا فيكون محله وسيجيء الفرق بين المحلي والتقديري
او تقع صفة للنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح
التاويل بقائد ابوه او معطوفة على ما مر نحو زيد ضارب
ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه
قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احد هما اي الجملة المفرد
والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها او في منه في تأدية
المراد مثل قوله تعالى اراهذا الذي كرمت عليّ لئن اخرتن الى يوم القيامة
في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسيره
وقوله تعالى ثم عموا وصموا فانه بدل على وجه من قوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لكونه او في تأدية
المراد الذي هو عدم حصول الانتفاع منهم اصلا فانه يدل
عليه التزاما وبيانا له على وجه كما صرح به الفاضل العصام
في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح نعم واما الامثلة التي

اورد ها

اورد ها المعاينون في بحث البدل له محل من الاعراب وفي الزيادة
في هذا المحل خفاء اقصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدا
للثانية اي الجملة لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي الثانية لخفائها
على رأي اي على رأي الاخفش وقال ابن هشام في مغني اللبيب بيان
الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها
كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر وله يثبت الجمهور
وقوع الجملة والبدل اجمالا فيكون اعرابها على حسب اعراب
المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعراب الجملة رفع وان نصبا فنصب
وان جرا فجر وما تبين احوال الجملة بنوعي تفصيل
فكان فيه نوع ترجيح وعسر دان يبين محصوله على وجه
الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا اخلال فقال فظاهر هذه
الجملة اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان
قسم تاويلا المفرد فيكون له اعراب في كل موضع يقع المفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم
ايضا اي كالجملة المطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه

قيل بالغلبة الاخيرة من البدل والتاكيد
والبيانية لا بين في المعاني

قال الفاضل المحشي

قوله بدل على جملة

أي تاجوه خفاء وهو حقيقة فيما ذا لم يرد
معنى الكلام واذا اريد معنى المصدر او
القضاء مثلا فيجيء على ارادة الاسم
المفعول من المصدر قال الفراء يجيء
النجوى اسما ومصدرا وكذا في الصحاح

قيد لعدم ضمير الفاعل على ان يكون
الواو حرف عطف لا على جعلية الفاعل
لا ضمير الضعفة
مفتاح

Copyright © King Saud University